الأمم المتحدة
A/79/148
الجمعية العامة
Distr.: General
15 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 98 (ص) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير بيانا من منغوليا يعرض التطورات الجديدة والمساعدة التي قدمتها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى منغوليا. كما يتضمن بيانات مقدمة من الأمانة العامة ومن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/77/184) في تموز/يوليه 2022.

* A/79/150.

070824 300724 24-12888 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – بيان مقدم من منغوليا 3

ألف – الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية 3

1 – التدابير المتخذة على الصعيد الدولي 4

2 – التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي 5

3 – التدابير المتخذة على الصعيد الوطني 5

باء – الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي 7

1 – الأمن الاقتصادي 7

2 – الأمن البشري 10

3 – الأمن البيئي 10

4 – خاتمة 11

ثالثا – بيان مقدم من كيان تابع للأمم المتحدة 11

أولا - مقدمة

1 - دعت الجمعية العامة في قرارها 56/77 المتعلق بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها واستقلال سياستها الخارجية وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي فضلا عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وناشدت الجمعية العامة أيضا الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تدعم الجهود التي تبذلها منغوليا للانضمام إلى الترتيبات الأمنية والاقتصادية القائمة في هذا الشأن على الصعيد الإقليمي. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة آنفا، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار.

2 - ويُقدّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب ويستند إلى ما ورد من معلومات حتى الآن عن تنفيذ القرار، من منغوليا ومن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ثانيا - بيان مقدم من منغوليا

3 - يعرض هذا الفرع المعلومات التي قدمتها منغوليا بشأن (أ) الأنشطة المتصلة بأمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، (ب) والجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي.

ألف - الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

4 - بذلت منغوليا جهودا كبيرة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وحققت نجاحا في السنوات الـ 32 الماضية منذ أن أُعلنت أراضيها منطقةً خالية من الأسلحة النووية.

5 - ونشرت منغوليا منذ عام 2002 ما يقرب من 000 21 من الخوذ الزرق في 15 عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ثلاث قارات مختلفة. وهي تحتل مرتبة عالية عالميا من حيث نصيب الفرد من نشر أفراد حفظ السلام وعدد الأفراد العسكريين.

6 - وكدليل على التزامها بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أعلنت منغوليا أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة، في عام 1992. ومنذ عام 1998، نظرت الجمعية العامة في المسألة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية واتخذت قرارات في هذا الصدد مرةً كل سنتين.

7 - وفي ظل تأكيد منغوليا على التزامها الراسخ بعالم خال من الأسلحة النووية ودعما منها لكل جهد يبذله المجتمع الدولي في هذا الصدد، انضمت رسميا إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وهي ملزمة بها قانونا منذ 10 آذار/مارس 2022.

8 - ويتضمن هذا التقرير الأنشطة التي تم الاضطلاع بها على مدى العامين الماضيين لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 56/77.

9 - ومنذ صدور التقرير السابق عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 41/75 في تموز/يوليه 2022، استمرت حكومة منغوليا في بذل جهودها الرامية إلى تعزيز أمنها الوطني ومواصلة الترويج لتنفيذ القرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

1 - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي

10 - على الرغم من التطورات في العلاقات الدولية وتدهور المناخ الجيوسياسي، تواصل منغوليا اتباع سياستها الخارجية الموجهة نحو السلام والمنفتحة والمستقلة والمتعددة الأركان وفقا لمفهومها للسياسة الخارجية الذي اعتمدته في عام 1994 وجددته في عام 2011.

11 - وباعتبار منغوليا بلدا ناميا غير ساحلي، فإنها تعطي الأولوية للحفاظ على علاقات حسن الجوار والتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة لها بينما تطبق سياسة "الجار الثالث"، وتعزز الشراكات، وتعزز التعاون متبادل المنفعة مع الدول في جميع أنحاء العالم.

12 - وتهدف منغوليا إلى تعزيز علاقاتها ومساعيها التعاونية على صعيد العالم من خلال اتخاذ تدابير استباقية، بما فيها تنظيم الفعاليات والزيارات والحوارات على مستويات متعددة، بالرغم من التحديات التي تطرحها الحالة الراهنة للعلاقات الدولية.

13 - فعلى سبيل المثال، نظمت منغوليا بنجاح في عام 2022 مؤتمرا دوليا بشأن تعزيز دور المرأة في حفظ السلام. وتم في المؤتمر، الذي حضرته نساء عاملات في حفظ السلام من 30 بلدا، تسليط الضوء على الدور القيادي لمنغوليا في تعزيز دور المرأة في مجال حفظ السلام من أجل زيادة التكافؤ بين الجنسين في عمليات حفظ السلام على الصعيد الدولي.

14 - ونظمت منغوليا بنجاح اجتماعا لوزيرات الخارجية في 30 حزيران/يونيه 2023 في أولان باتور، جمع بين وزيرات للخارجية من جميع أنحاء العالم لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مواجهة التحديات العالمية من خلال آليات التوافق والتضامن.

15 - ومنذ حصول منغوليا على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1961، ساهمت بصورة فاعلة في أنشطة الأمم المتحدة وأهدافها وغاياتها. ومن خلال التوقيع على بيان مشترك بشأن إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية بوتسوانا في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، حققت منغوليا هدفها المتمثل في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة البالغ عددها 192 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، لمنغوليا علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين والكرسي الرسولي والاتحاد الأوروبي، وهي كيانات تتمتع بصفة مراقب في الأمم المتحدة.

16 - وقد حددت منغوليا الأنشطة المتعلقة بانضمامها إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وبروتوكول الكميات الصغيرة المنقح، واتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك، وأمان التصرف في النفايات المشعة والأنشطة المتعلقة بخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004).

17 - وفي آب/أغسطس 2023، قامت منغوليا باستعراض وتحديث خطتها المتكاملة لدعم الأمن النووي، التي أقرّت أصلا في عام 2015. ووافقت لجنة الطاقة النووية لمنغوليا في وقت لاحق على خريطة الطريق

المتكاملة الجديدة لدعم الأمن النووي وخطة العمل المصاحبة لها، والتي تتضمن أنشطة تهدف إلى التطوير المستدام للبنية التحتية للأمن النووي.

18 - ووافقت لجنة الطاقة النووية لمنغوليا على قرار يهدف إلى تعزيز التعاون وإجراءات الكشف عن الاتجار غير المشروع، وتعزيز القدرات في مجال الموارد التقنية والبشرية، وإنشاء نظام مركزي لأجهزة رصد الإشعاعات عند المداخل في المنافذ الحدودية.

2 - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي

19 - يتسم الحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بأهمية حيوية فيما يخص السلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة. وتمثل المساهمة في أمن شمال شرق آسيا أولويةً رئيسية للسياسة الخارجية لمنغوليا، ويتعاون البلد على نحو وثيق مع بلدان المنطقة والشركاء في جميع أنحاء العالم. وتؤمن منغوليا بإبقاء قنوات التفاوض مفتوحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإجراء محادثات متعددة الأطراف.

20 - وما فتئت منغوليا، منذ عام 2014، تنظم حوار "أولان باتور بشأن الأمن في شمال شرق آسيا"، وهو مؤتمر دولي يهدف إلى إنشاء آلية حوار فعالة في المنطقة. وتستضيف منغوليا المؤتمر الدولي التاسع لحوار أولان باتور يومي 6 و 7 حزيران/يونيه 2024 في أولان باتور. وقد حضر هذا المؤتمر الذي استمر يومين 200 ممثل، من بينهم مسؤولون حكوميون وخبراء وغيرهم توافدوا ليس فقط من بلدان شمال شرق آسيا بل أيضا مما يزيد على 30 بلدا آخر، بما في ذلك إستونيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولاتفيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

3 - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني

21 - انضمت منغوليا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1969، ودخل اتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ في عام 1972. ووافق مجلس المحافظين على البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وتم التوقيع عليه في فيينا في 5 كانون الأول/ديسمبر 2001. وعملاً بالمادة 17 من البروتوكول الإضافي، دخل البروتوكول حيز النفاذ في 12 أيار/مايو 2003، وهو التاريخ الذي تلقت فيه الوكالة من منغوليا إخطارا خطيا يشير إلى استيفاء الشروط القانونية لبدء النفاذ.

22 - والمكتب التنفيذي للجنة الطاقة النووية هو السلطة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات في منغوليا.

23 - وتتولى لجنة الطاقة النووية تنفيذ الرقابة التنظيمية فيما يتعلق بالضمانات على المستوى الوطني. ويشمل ذلك إنشاء وصيانة نظام لحصر المواد النووية ومراقبتها؛ وتقديم معلومات محددة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المواد النووية والمرافق النووية والمواقع النووية خارج المرافق والأنشطة النووية؛ وإتاحة الدخول للوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض التفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية؛ والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الضمانات وتطوير البنية التحتية القانونية والتنظيمية اللازمة للضمانات؛ وتعزيز النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها.

24 - وفي سياق الجهود المبذولة لتحسين الإطار القانوني، وضعت لجنة الطاقة النووية قواعد تنظيمية تتعلق بممارسة حصر المواد النووية تمت الموافقة عليها بموجب القرار الحكومي رقم 229 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتدرك منغوليا، وهي دولة تمتلك كميات محدودة من المواد النووية، أهمية الحماية المادية للمواد النووية المستخدمة للأغراض السلمية.

25 - والمكتب التنفيذي للجنة الطاقة النووية مسؤول عن تقديم إعلانات منغوليا بشأن البروتوكول الإضافي وعن جمع المعلومات ذات الصلة كافة من المنظمات المعنية في نطاق البروتوكول الإضافي. وتوفر منغوليا معلومات عن مجموعة واسعة من مواد أو أنشطة دورة الوقود النووي، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بدورة الوقود، بما يشمل الأنشطة غير المتصلة المواد النووية؛ والأنشطة في جميع المباني في الموقع؛ وأنشطة التصنيع ذات الصلة بالمجال النووي؛ وقدرات مناجم اليورانيوم ومنشآت تركيزه ومنشآت تركيز الثوريوم؛ والمخزونات من المواد المصدرية غير الصالحة للتخصيب أو لتصنيع الوقود سواء في الاستخدامات النووية أو غير النووية؛ والواردات/الصادرات؛ والمواد النووية المعفاة من الضمانات لأغراض غير نووية أو النفايات التي تحتوي على مواد نووية أُنهيت الضمانات بشأنها؛ والصادرات والواردات من المعدات المصممة لأغراض خاصة والمواد غير النووية؛ وخطتها العشرية المتعلقة بتطوير دورة الوقود النووي.

26 - وتدعم لجنة الطاقة النووية أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أيار/مايو 2023، أجرى مفتشو الضمانات التابعون للوكالة معاينة تكميلية للتحقق من غياب أي مواد وأنشطة نووية غير معلنة في موقع اليورانيوم (محطة الاختبارات التجريبية). وتنسق اللجنة التدابير الإدارية الفعالة التي تم تنفيذها لتيسير المعاينات التكميلية التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

27 - ويجري تمكين الموارد البشرية في إطار برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج الدولي التابع للولايات المتحدة والمعني بالضمانات النووية والتعاون بشأنها. وشاركت منغوليا في البرنامج الدولي المعني بالضمانات النووية والتعاون بشأنها منذ عام 2019. وفي إطار الدعم المقدم من البرنامج، عُقدت دورة تدريبية وطنية بشأن تنفيذ الضمانات في منغوليا في أيار/مايو 2023، وأُدخلت تحسينات في مجالات تحديد المواد النووية وكيفية إعداد إعلان أوّلي، والتحضير للمعاينات التكميلية التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

28 - وبدعم تقني من وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، حصلت لجنة الطاقة النووية على أجهزة كشف أشعة غاما محمولة باليد من طراز Identifinder R400-T2، وتم تزويدها بالقدرة على تحديد المواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

29 - وفي عام 2015، وافق برلمان منغوليا على القرار رقم 60 المتعلق بتعزيز مركز البلد كدولة خالية من الأسلحة النووية. وتنص المادة 3 من هذا القرار على أنه ينبغي للحكومة أن تنضم إلى الاتفاقيات والبروتوكولات التالية: اتفاقية الأمان النووي (1994)؛ والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (1997)؛ وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ والبروتوكول المعدل المتعلق بالكميات الصغيرة.

30 - وكجزء من تنفيذ قرار الحكومة، طلبت لجنة الطاقة النووية إيفاد بعثة للمساعدة التشريعية من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الصكوك القانونية النووية الدولية في منغوليا. فأوفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعثة إلى أولان باتور في حزيران/يونيه 2023 لتقديم المشورة بشأن أهمية وفوائد انضمام البلد

إلى أربعة صكوك قانونية دولية هي: اتفاقية الأمان النووي؛ والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة؛ وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ والبروتوكول المعدل المتعلق بالكميات الصغيرة. وقد نُظِّم هذا الحدث، الذي عُقد في الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيه، بالاشتراك بين وزارة الخارجية ووزارة التعليم والعلوم، والمكتب التنفيذي للجنة الطاقة النووية، ومكتب الشؤون القانونية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدارة الأمان والأمن النوويين في الوكالة وإدارة الضمانات في الوكالة. وشارك ما مجموعه 150 ممثلا من 65 منظمة في هذا الحدث الذي تألف من خمسة أجزاء هي التالية: الاجتماعات الثنائية على المستوى الوزاري؛ ومؤتمر رفيع المستوى لصناع القرار الرئيسيين؛ ومشاورة وطنية لتعزيز الالتزام بالصكوك؛ واجتماع ثنائي مع منظمات المجتمع المدني والباحثين لمناقشة أهمية الصكوك؛ واجتماع ثنائي بشأن مشروع تعديلات على القانون الوطني للطاقة النووية.

31 - وخلال المناقشات، التقى فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصناع القرار والمنظمات الحكومية والباحثين وممثلي المجتمع المدني. وقدّم الخبراء توضيحات بشأن المسائل من أجل دعم جهود البلد للانضمام إلى الصكوك ودعم إشراك المجتمع المدني خلال العملية. وقدم الفريق لمحة شاملة عن الصكوك وعن فوائد الانضمام إليها والخطوات الإجرائية لعملية الانضمام. وناقش فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا العناصر الرئيسية لقانون نووي شامل وتجارب الدول الأعضاء. وسُلِّط الضوء على برنامج المساعدة التشريعية التابع للوكالة وخدماتها الاستشارية وبعثاتها الاستشارية، وكذلك الفوائد التي تعود على الدول الأعضاء من تلقي هذه الخدمات. وقد كانت هذه البعثة بمثابة نشاط مهم أسهم في عملية الانضمام إلى هذه الصكوك القانونية الدولية.

باء - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

32 - تم أيضا اتخاذ تدابير لتعزيز الجوانب غير النووية للأمن لأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي لمنغوليا.

1 - الأمن الاقتصادي

33 - تفاقمت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فاستحالت أزمة طبية واجتماعية - اقتصادية في جميع أنحاء العالم وفي منغوليا. وبهدف دعم منغوليا، وافق صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه 2020 على طلب للحصول على مساعدة مالية طارئة في إطار مرفق التمويل السريع، بما يمكّن الحكومة من تلبية الاحتياجات العاجلة للميزانية ولميزان المدفوعات. وبسبب أزمة كوفيد-19 وحالات التعطل في سلسلة التوريد، انكمش اقتصاد منغوليا بنسبة 4,6 في المائة في عام 2020. وبفضل حملة التلقيح الناجحة في عام 2021، سجّل نموا بنسبة 1,6 في المائة. وعلى الرغم من نمو إجمالي الناتج المحلي لمنغوليا في عام 2022 بنسبة 5,03 في المائة، حسب بيانات البنك الدولي، لا يزال اقتصاد البلد عرضة للصدمات الخارجية بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة.

34 - ونفّذت حكومة منغوليا عدة وثائق سياسات وبرامج هامة لدعم قطاعات محددة من الاقتصاد. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أقرت حكومة منغوليا خطتها الجديدة للتعافي الاقتصادي التي تهدف إلى تعزيز التعافي في فترة ما بعد الجائحة. ويشكل البرنامج الجزء الأول من "رؤية عام 2050" وهي برنامج التنمية

طويل الأجل لمنغوليا. وتهدف الخطة إلى معالجة القيود الاقتصادية الرئيسية مثل المنافذ الحدودية والطاقة والتصنيع والتنمية الحضرية والريفية والتنمية الخضراء وكفاءة الخدمات العامة.

35 - وفي عام 2023، بلغ إجمالي الناتج المحلي لمنغوليا 68,9 تريليون توغريك منغولي، وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 678 5 دولارا للمرة الأولى على الإطلاق. وبلغت قيمة الصادرات 13,8 بليون دولار، وبلغت قيمة الواردات 3,7 بلايين دولار. وشملت منتجات قطاع التعدين المصدرة من منغوليا إلى الصين مليون طن من الفلوريت، و 5,7 ملايين طن من ركاز الحديد، و 1,5 مليون طن من مركزات النحاس، و 000 150 طن من ركاز الزنك، و 364,3 6 طنا من الموليبدينوم، و 69,6 مليون طن من الفحم، و 47 مليون برميل من النفط. وازداد حجم التبادل التجاري في منغوليا من خلال زيادة قدرة الموانئ على الشحن، وتطوير البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية، وإنشاء وصلات للنقل الدولي مع البلدان المجاورة.

36 - ولا يزال تيسير التجارة والنقل يحتل الصدارة في جدول أعمال حكومة منغوليا. فقد أصبحت منغوليا من الأطراف الموقعة على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وأنشأت اللجنة الوطنية لتيسير التجارة في آب/أغسطس 2017. ومن أجل مواصلة تيسير التجارة الخارجية وتبسيطها، أصبحت منغوليا في نيسان/أبريل 2022 طرفا في الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن المتوقع أن يؤدي التنفيذ الناجح لذلك الاتفاق ولاتفاق تيسير التجارة إلى خفض تكاليف التجارة للبلد بنسبة 30 في المائة. ويبلغ معدل تنفيذ منغوليا لاتفاق تيسير التجارة 79,8.

37 - ونظمت حكومة منغوليا المنتدى الوطني لإحياء الموانئ في 26 و 27 آذار/مارس 2024. وستُنفّذ سياسة إحياء الموانئ بالتنسيق مع سياسة التنمية الإقليمية. وفي السنوات الثلاث الماضية، تم تشغيل مجمّع نقل الركاب والبضائع في ميناء زامين - أود بالكامل والارتقاء به حتى استوفى المعايير الدولية. وميناء النقل البري مفتوح على مدار 24 ساعة منذ خمسة أشهر بدءا من 1 نيسان/أبريل. وبلغت نسبة الإنجاز في مرافق نقل الركاب والبضائع في غاشوون سوخايت 61 في المائة. وقد تم وضع الجزء الأول والجزء الرابع من مرافق نقل البضائع في ميناء ألتانبولاغ قيد التشغيل. وتم الانتهاء من الأعمال في مرفق الخدمة الشاملة في ميناء سوخبتار وتسليمه من قبل اللجنة الحكومية. واكتملت أعمال البناء في ميناء بورشو، وبدأت أعمال توسيع ميناء بيشيت في عام 2023. وفي عام 2024، ستبدأ الأعمال الهندسية المتعلقة بالبنية التحتية في موانئ تساغانور وبولغان وخافيرغا. وفي عام 2021، أنجزت منغوليا بناء خط سكة حديد تافان تولغوي - زونبايان الذي يمتد على مسافة 414,6 كلم ويربط بين العديد من مواقع رواسب التعدين الرئيسية. وأُنجز العمل على خط تافانتولجوي - جاشونسوخايت، وهو خط للسكة الحديدية شديد التحمّل يمتد على طول 267 كلم ويصل حتى الحدود مع الصين في أيلول/سبتمبر 2022.

38 - ووفقا للقرار الحكومي، تم إنشاء اللجنة المنغولية - الروسية المشتركة لتفتيش الحدود الدولية بين منغوليا والاتحاد الروسي استنادا إلى اتفاق مبرم بين منغوليا والاتحاد الروسي بشأن نظام الحدود بين منغوليا والاتحاد الروسي وقانون الحدود لمنغوليا.

39 - وقدم رئيس منغوليا، أوخنا خوريلسوخ، مبادرة المرور العابر في منغوليا الواردة في خطة عمل الحكومة للفترة 2020-2024 لتطوير البنى التحتية والقدرات في مجال المرور العابر. وبدعم من اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وقّعت منغوليا والصين والاتحاد الروسي الاتفاق الحكومي الدولي بشأن النقل البري الدولي على طول شبكة الطرق الآسيوية السريعة.

40 - وتعلّق منغوليا أهمية كبيرة على تنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية، والتي توفر خريطة شاملة لأنشطة ومسؤوليات المنظمات الدولية والإقليمية في سبعة مجالات ذات أولوية تتصل بالبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك تيسير المرور العابر والتجارة والنقل، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، ووسائل التنفيذ والدعم الدولي، وجائحة كوفيد-19، ومجالات أخرى.

41 - وقدمت منغوليا إلى منظمة التجارة العالمية، باسم البلدان النامية غير الساحلية، الإعلان الوزاري بشأن البلدان النامية غير الساحلية، الذي اعتمده الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي عقدته مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كوثيقة للمؤتمر الوزاري الثاني عشر للمنظمة. ويتضمن الإعلان التزاما بتنشيط عمل هذه المجموعة في جنيف، لكي تجتمع بانتظام، وتتبادل الخبرات، وتلتمس المزيد من الدعم، بما في ذلك بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية في المجالات البالغة الأهمية من عمل المنظمة.

42 - وتعتبر منغوليا الطاقة المتجددة موردا حيويا للتنمية لديها وهي تهدف إلى تحقيق 30 في المائة من إجمالي إنتاجها للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وفي ضوء الإمكانات الكبيرة لإمداد بلدان المنطقة بالموارد المعتمدة على الطاقة المتجددة، تسعى منغوليا إلى تنفيذ مشروع الشبكة الفائقة في شمال شرق آسيا.

43 - وتشكّل المشاركة النشطة في التكامل الاقتصادي والتجاري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوسيع نطاق التعاون التجاري والاقتصادي مع شركاء منغوليا التجاريين الرئيسيين، الهدف من رؤية عام 2050، وهي سياسة منغوليا الإنمائية على المدى الطويل.

44 - وفي أيلول/سبتمبر 2020، أصبحت منغوليا العضو السابع في الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ وهي تعكف على تنفيذ الاتفاق منذ كانون الثاني/يناير 2021. وتمكّن المشاركة في الاتفاق منغوليا من التمتع بحواجز جمركية مخفضة وتعزيز وصولها إلى أسواق شركائها التجاريين، بما في ذلك الصين وجمهورية كوريا. ويكرر الاتفاق في المقام الأول التأكيد على الالتزامات بتيسير التجارة التي تعهدت بها الدول المشاركة في إطار منظمات أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.

45 - ومنذ دخول اتفاق الشراكة الاقتصادية بين اليابان ومنغوليا حيز النفاذ في عام 2016، تتزايد واردات منغوليا من اليابان بشكل مطرد، في حين تشهد صادرات منغوليا إلى اليابان تقلبات دون أن تنمّ عن اتجاه محدد. ويلزم الاضطلاع بمزيد من العمل لزيادة درجة استفادة الشركات المنغولية من الاتفاق. كما تتفاوض منغوليا على اتفاق للشراكة اقتصادية مع جمهورية كوريا.

2 - الأمن البشري

46 - تعتبر منغوليا الأمن البشري، بحسب مفهومها للأمن القومي، ركيزة من الركائز الأساسية لأمنها القومي. وتُعتبر تهيئة بيئة وأحوال معيشية صحية وآمنة، وكفالة الأمن الغذائي، وضمان أمن الإقامة والبيئة المعيشية، وحماية الأشخاص من الوقوع ضحية الجرائم والاعتداءات، الأساس لضمان الأمن البشري.

47 - وانضمت منغوليا إلى 313 معاهدة متعددة الأطراف، منها الصكوك الدولية الأساسية الثمانية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الإضافية التسعة. وتولي حكومة منغوليا اهتماما خاصا لضمان تنفيذ هذه المعاهدات المتعددة الأطراف. وتسعى منغوليا إلى تقديم كامل الدعم لآليات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة والتعاون معها. وقد استضافت منغوليا حتى الآن 13 زيارة لمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وتمثل زيارة المكلفين بولاية خاصة فرصة مهمة لإجراء تقييم خارجي والتوصل إلى استنتاجات بشأن حالة حقوق الإنسان والأنشطة التي تنفذها الحكومة في مجال ضمان حقوق الإنسان وحمايتها وتلقي الآراء والتوصيات بشأن المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

48 - ووفقا للقانون المنقح الخاص بلجنة حقوق الإنسان في منغوليا الذي اعتُمد في 23 كانون الثاني/يناير، عين مجلس الدولة الأعلى (البرلمان) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا باعتبارها الآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب في 2 حزيران/يونيه 2022. وبموجب القرار رقم 29، تم تعيين المفوض المعني بمنع التعذيب.

49 - واعتمد البرلمان قانون حماية الطفل المنقّح في 17 كانون الثاني/يناير 2024، الذي سيدخل حيز التنفيذ في 1 أيلول/سبتمبر 2024. وأدى القانون المنقح إلى تحسين الوقاية من العنف ضد الأطفال في جميع الأوساط الاجتماعية وتوفير خدمات الحماية في الحالات التي يتعرض فيها الأطفال للخطر.

50 - وفي مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، ولتيسير التحقيقات الفعالة في مجال الاتجار بالأشخاص ومقاضاة مرتكبيه وتقديم خدمات أفضل للضحايا، اعتمد البرلمان في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 تعديلات على القانون الجنائي.

3 - الأمن البيئي

51 - يهدد التصحر سبل عيش أكثر من بليوني شخص في جميع أنحاء العالم، وأصبحت العواصف الرملية الناشئة من منغوليا تطرح مشكلة كبيرة في المنطقة.

52 - لذلك، وبغية مكافحة تغير المناخ والتصحر والعواصف الرملية، ومن أجل زيادة الموارد الحرجية والمائية، أطلقت منغوليا الحركة الوطنية "بليون شجرة" من أجل زراعة بلايين الأشجار ورعايتها وحمايتها. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أعلن الرئيس، من على منصة الجمعية العامة، عن حملة لزراعة بلايين الأشجار بحلول عام 2030.

53 - وستعقد منغوليا منتدى المرأة العالمي تحت شعار "نحو مستقبل أخضر" في يومي 22 و 23 آب/أغسطس 2024 في أولان باتور. وسيتم تنظيم المنتدى تحت رعاية رئيس منغوليا وبالتعاون مع الأمم المتحدة.

54 - وشرعت منغوليا في الاستعدادات لاستضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، في عام 2026.

55 - ويشكل التضاؤل في توافر المراعي تهديدا كبيرا للحضارات البدوية، إذ قد يؤدي إلى زوالها. ومع تناقص المراعي بسبب عوامل مثل التوسع الحضري وتغير المناخ وتدهور الأراضي، تجد المجتمعات البدوية نفسها مقيدة بشكل متزايد في أسلوب حياتها التقليدي.

56 - ومن أجل تحسين إدارة المراعي وصون توازن النظام الإيكولوجي، وكفالة الأمن الغذائي والإمدادات الغذائية على الصعيد العالمي، بادرت منغوليا بتقديم قرار للجمعية العامة تعلن فيه سنة 2026 "السنة الدولية للمراعي ورعاة الماشية" وقد اتخذ القرار في 15 آذار/مارس 2022.

57 - وتنفذ منغوليا بنجاح حركات مترابطة فيما بينها على الصعيد الوطني مثل "الإمدادات الغذائية والأمن الغذائي" و "صحة منغوليا" لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4 - خاتمة

58 - يبين تقرير حكومة منغوليا بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها لتنفيذ قرار الجمعية العامة 56/77 تصميم البلد على التنفيذ الكامل لأحكام القرار على الصعيدين الوطني والدولي.

59 - وتواصل منغوليا العمل على الدعوة إلى قبول مركزها على ثلاثة مستويات: مع الحكومات الوطنية، وفي المنطقة، ومع المجتمع الدولي. ونتيجة للجهود الحثيثة التي تبذلها منغوليا ودعم المجتمع الدولي لها، فإن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية يحظى اليوم باعتراف دولي واسع النطاق.

60 - ومنغوليا على استعداد من جانبها للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها المتخصصة في تعزيز الجوانب غير النووية لأمنها التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الاستقرار وزيادة الثقة والتعاون المفيد للجميع في المنطقة وخارجها.

ثالثا - بيان مقدم من كيان تابع للأمم المتحدة

61 - يستند هذا القسم إلى المعلومات الواردة حتى تاريخه من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمتعلقة بأنشطة المساعدة التي قدمتها المنظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 آذار/مارس 2024]

62 - نظرا إلى الدور الحاسم للأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة في تعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وأمنها الاقتصادي، واتساقا مع الفقرة 7 من القرار، واصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة العمل على نحو وثيق مع حكومة منغوليا في تعزيز الأمن الغذائي وممارسات الزراعة المستدامة وصون التنوع البيولوجي والتوازن الإيكولوجي العام. وعلى وجه الخصوص، دعمت المنظمة الحكومة من أجل تحقيق

ما يلي: (أ) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية في القطاع الزراعي لتيسير الانتقال إلى نظم زراعية غذائية أكثر خضرة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، ومنخفضة الكربون ومستجيبة للمناخ وموجهة نحو السوق، عبر نشر الحلول الرقمية والتكنولوجيات المبتكرة لتعزيز فرص السوق؛ (ب) ودعم قطاع الأغذية والزراعة في منغوليا لتحقيق بنية أكثر تنوعا وابتكارا وإنتاجية وشمولا وخضرة وتوازنا من الناحية الجغرافية بما يتيح سبل العيش الكريم، لا سيما للنساء والشباب؛ (ج) وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة والنظم الإيكولوجية من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي بغية تحسين خدمات النظم الإيكولوجية والتكيّف مع تغير المناخ.

بناء قدرات القطاع الزراعي

63 - تمّ تطوير القدرات المؤسسية في القطاع الزراعي لزيادة فرص التدريب وتنمية المهارات، لا سيما للنساء في الريف والشباب وصغار المزارعين المنتجين للخضروات والأفراد المهمشين. وقدمت المنظمة مجموعات أدوات مختلفة، وطوّرت مناهج للتدريب المهني، ونفّذت برنامج "أصحاب المشاريع الزراعية" لتعزيز مشاركة الشباب في الزراعة. كما قدمت المنظمة الدعم للنساء العاملات في الرعي لإنشاء مرفق لتجهيز الأغذية، ما يفضي إلى استحداث منتجات غذائية جديدة. وتم توفير خدمات الدعم الزراعي لتعزيز سلامة المنتجات الغذائية وجودتها في منغوليا. وأثّرت هذه التدخلات بشكل إيجابي على الأسر المعيشية للرعاة والطلاب والاقتصادات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة إدماج مواصفات الدستور الغذائي بشأن سلامة الأغذية واعتمادها كمعايير على الصعيد الوطني، وتعزيز قدرات المختبرات، ووضع خطة العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وإجراء تدريب لأطفال المدارس بهدف التوعية.

إدارة الموارد الطبيعية وحفظها

64 - دعمت منظمة الأغذية والزراعة إنشاء أكثر من 100 مجموعة من مجموعات مستخدمي الغابات في المجتمعات المحلية، ووفرت التدريب لأعضاء مجموعات مستخدمي الغابات وكذلك للسلطات الحكومية المحلية على صعيد الإدارة العلمية للغابات. كما يسّرت المنظمة تحديد أدوار مجموعات مستخدمي الغابات ومسؤولياتها. وساهمت هذه الجهود في تعزيز حفظ النظم الإيكولوجية للغابات والمراعي والمياه العذبة واستخدامها المستدام، بما في ذلك استصلاح المراعي المتدهورة والغابات المجزأة.

الزراعة الرقمية والاستشعار عن بعد

65 - دعمت المنظمة تنفيذ استراتيجية الزراعة الإلكترونية من خلال وضع خطة عمل للزراعة الرقمية. وتضمنت المشاريع التجريبية إصدار الشهادات بالاستناد إلى تقنية سلسلة الكتل، ونظم تحديد هوية الحيوانات وتسجيلها، ونظم تسجيل منشأ النباتات والكيماويات الزراعية، ونظام لتسجيل المزارعين المنتجين للخضروات، ولوحة متابعة ذكية لتحليل المعلومات، وطائرات زراعية بدون طيار. وتم استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد لتحديد ورسم خرائط محميات الأراضي الزراعية الوطنية والأراضي الزراعية المهجورة.

بناء نظم للطاقة قادرة على الصمود

66 - تتعرض منغوليا لظواهر مناخية قصوى متكررة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات واسعة النطاق في الزراعة وسبل العيش الريفية. ولا تزال نظم الإنذار المبكر في منغوليا ناشئة ولا تزال أنشطة الاستجابة تعتمد

بشكل أساسي على التقييمات السريعة لتحديد الاحتياجات وتقييم أثر الكوارث. وإدراكا لهذه التحديات ودور النظم الغذائية والزراعية القادرة على الصمود باعتبارها عوامل حيوية للسيادة الاقتصادية، دعمت المنظمة الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز القدرات المطلوبة للحد من مخاطر وتأثيرات الظواهر الجوية القصوى، وتعزيز الإنتاج الزراعي الذكي مناخيا، والمساعدة في التأهب لحالات الطوارئ وسد ثغرات الحماية الاجتماعية للرعاة وللفئات الضعيفة. وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية، دعمت المنظمة منغوليا في بناء القدرات في قطاعي استخدام الأراضي والزراعة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وتم وضع مبادئ توجيهية للتدريب من أجل تعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية، مع التركيز على الزراعة والطاقة وإشراك أصحاب المصلحة.

الشراكات

67 - واصلت المنظمة تعزيز العمل الجماعي لمواجهة التحديات العالمية. وتعمل المنظمة، على المستويين العالمي والمحلي على السواء، مع مجموعة واسعة من الشركاء، من الشركاء التقليديين للمنظمة مثل وزارة الأغذية والزراعة والصناعات الخفيفة في منغوليا إلى الشركاء غير التقليديين مثل القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمجتمع المدني والمزارعين الأسريين والبرلمانيين. وقد ساهمت التدخلات المتعددة الأوجه التي نفذتها المنظمة في منغوليا بشكل كبير في تعزيز مختلف القطاعات، من الزراعة والثروة الحيوانية إلى الحماية الاجتماعية والقدرة على التكيف مع المناخ. ويؤكد التركيز على الشمولية والاستدامة والابتكار التزام المنظمة بتعزيز مستقبل قادر على الصمود ومزدهر للمجتمعات الزراعية في منغوليا. وعلى نحو ما أثبتت الأزمات العالمية المتعددة وتأثيراتها على الأمن الغذائي العالمي، فإن بناء نظم غذائية قادرة على الصمود من خلال جهود بناء السلام، يتسم بأهمية بالغة للأمن الغذائي والتغذية. وفي منغوليا، واصلت المنظمة العمل مع شركاء وطنيين ودوليين بشأن مسائل ذات أهمية حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتوازن الإيكولوجي.